مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام

عبده مختـار مـوسى

قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية ــ السودان.

مقدمـــــة

نحن أمام ظاهرة تاريخية تعيد الظروف الدولية إنتاجها كل فترة، وهي ظاهرة الإمبريالية والقوى العظمى. وترتكز هذه الظاهرة في جوهرها على فلسفة واحدة تجسد نزعة الأنانية في النفس البشرية، وتدفع بالواقع الدولي في طريق الصراع المتواصل. وقد تبدت هذه الفلسفة في الميكيافيللية الأوروبية مروراً بمدرسة الجغرافيا السياسية (Geopolitics) في ألمانيا، وواقعية هانس مورجانثو (Power Politics) التي تؤكد أن القوة هي محور العلاقات الدولية. ثم امتداد الميكيافيللية ـ الواقعية في أمريكا البراغماتية.

نحن إذاً أمام ظاهرة قديمة متجددة، ظاهرة الإمبراطوريات والقوى العظمى والإمبريالية (تتمثل الآن في الولايات المتحدة الأمريكية. سلوك الولايات المتحدة الآن في البيئة الدولية يتجلى في أزمات وأحداث كبيرة تزودنا بأدوات تحليل تجعل من اليسير تفسير الظاهرة الأمريكية. (American Syndrome).

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة مستخدمةً المنهج الوصفي، لكنها مستعينةً بأسلوب تحليل مزدوج استقرائي ـ استدلالي (Inductive-deductive Approach) بمعنى أن هناك مقولات يمكن الاستعانة بها في تحليل ودراسة الظاهرة الأمريكية من ناحية، ووجود أحداث أو سلوكيات محددة في الواقع الدولي يمكن باستقرائها تفسير جوانب أخرى في الظاهرة ثم الاستعانة بالأحكام والاستنتاجات في وضع تصور للاتجاه المتوقع للعلاقات السودانية الأمريكية.

الملاحظة الأساسية في موضوع هذه الدراسة ـ كمقدمة منطقية لا بد منها ـ هي أنه ومنذ العام ١٩٩٣ بدأت السياسة الأمريكية تجاه السودان تتجه نحو الاحتواء والعزل. تزامن ذلك مع تحولات في السياسة الدولية من الحرب الباردة والقطبين إلى النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد. ومتزامناً ذلك مع خطاب سياسي سوداني «ثوري» يفتقر إلى العقلانية، قدم

الفرصة للغرب للهجوم على السودان، وبخاصة مع إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة حملت أمريكا ـ التي كانت تبحث عن عدو ـ إلى الاعتقاد بأن هناك طرحاً أيديولوجياً جديداً، مركزه الأصولية الإسلامية، يشكل تحدياً جديداً، سوف ينطلق من السودان.

ينطلق هذا البحث من فرضيات أساسية هي:

١ ـ أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل هي القوة العظمى في العالم على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

٢ ـ أن أمريكا اتخذت من محاربة الإرهاب مبرراً لضرب الإسلاميين وصياغة مشروع الشرق الأوسط الجديد لاستيعاب واحتواء القوى الإقليمية في الشرق الأوسط حفاظاً على ميزان القوى الإقليمية لصالح إسرائيل.

٣ ـ تحت ذريعة الإصلاح والديمقراطية اتجهت الولايات المتحدة لاحتواء المجتمع المدني في الشرق الأوسط من خلال دعمه برصد مبلغ مليار دولار سنوياً بعد أن أدركت أن المجتمع المدني هو القوة الناهضة في المنطقة.

٤ ـ أن على الحكومة السودانية التعامل بعقلانية مع الواقع الدولي الجديد والاتجاه نحو اللاعبين الأساسيين في المجتمع الأمريكي الذين يشكلون القوة المؤثرة في صناعة السياسة واتخاذ القرار بما في ذلك الإعلام والشركات الكبرى من خلال الإغراء بالاستثمار في السودان مع تفعيل الدبلوماسية الشعبية.

٥ ـ أن لهذه الإمبريالية العولمية ثوابت في السياسة الخارجية تتمثل في: تحقيق المصالح الحيوية الأمريكية، وحماية الأمن القومي الأمريكي، وتأكيد الزعامة الأمريكية للعالم، وحماية إسرائيل، وحماية النفط، ومحاربة الإرهاب.

٦ ـ على السودان أن يتبنى نظاماً سياسياً مستقراً ويعالج مشكلة الهويات ويوطد علاقاته مع أوروبا التي أصبحت حليفة مرة أخرى للولايات المتحدة بعد أن أحدثت (الأخيرة) اختراقات ناجحة في هذا السياق.

أولاً: ما هي الولايات المتحدة الأمريكية؟

التركيبة التاريخية ـ الثقافية ـ النفسية للولايات المتحدة الأمريكية

قال فيلسوف الثورة الفرنسية جان جاك روسو: «إذا كانت إسبارتة وروما قد اندثرتا، فهل تأمل دولة أخرى في أن تبقى إلى الأبد؟».

بعد روسيا انتهت دول استعمارية كبرى وانهارت إمبراطوريات مثل ألمانيا وأسبانيا والبرتغال وبريطانيا، وتبعتها قوى عظمى مثل الاتحاد السوفياتي. هذه الرؤية الاستقرائية تقول إن زوال الولايات المتحدة الأمريكية حتمي، لأن ذلك من سنن التاريخ. ولكننا الآن أمام واقع دولي يتسم بالهيمنة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية، وبتأثير كبير في مسار العلاقات الدولية. وأضحى لها نفوذ على مجلس الأمن بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التنظيم الدولي.

فما هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكم النظام العالمي الآن؟

تكونت الولايات المتحدة من خليط من الأجناس والقوميات المختلفة التي نزحت إليها من عدة مناطق في العالم.. تفاعلت هذه الأجناس والعناصر المختلفة وشكلت المجتمع الأمريكي المعاصر. ونشأت الأجيال الأمريكية الأولى على مفاهيم وقيم وضعها الأجداد. وتنطوي هذه المفاهيم على أن المجتمع الأمريكي يقوم على حضارة سامية وثقافة رفيعة، وأن لأمريكا رسالة عظيمة في العالم وعليها أن تقود العالم نحو السلام والأمن والتقدم.

إن الزعامة الأمريكية الحالية تعود إلى أكثر من نصف قرن.. فمنذ الحرب العالمية الثانية تعتبر الولايات المتحدة نفسها ليس الزعيم الشرعي للعالم فحسب، بل إن قادتها أكثر شرعية من القادة الوطنيين الذين لم يحققوا المفهوم الأمريكي للسلوك الحر المقبول.

تربت الأجيال الأمريكية المتعاقبة على هذه المفاهيم وأعطت النخبة الأمريكية الشعور بالزهو (Jingoism) والافتخار بأمريكا (Americanism)[١] ثم اكتسبت الولايات المتحدة ـ بفضل حجمها ومواردها- قوة متكاملة (Integrated) ومتعددة الأبعاد (Multi-dimensional Power) حيث تضم كل عناصر القوة الوطنية ـ فضلاً عن القوة العسكرية ـ وقدرات علمية وتكنولوجية وقوة بشرية واقتصادية وجاذبية ثقافية[٢].

إن الحضارة الأمريكية هي حضارة قرنين فقط، ولكنها امتداد لحضارة الغرب الأنكلوسكسونية البروتستانتية. ولكنها «شوِّهت في بعض جوانبها واتصفت بسرقة كثير من الثقافات الأخرى وتشويهها بما في ذلك سرقة الآلاف من العقول من العالم الثالث وثروات العالم الثالث والثقافة الأفريقية بما فيها الموسيقى»[٣].

بعد نهاية الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن العشرين وانهيار الكتلة الاشتراكية، انفردت الولايات المتحدة بزعامة العالم. فجاء الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بمبدأ ملء الفراغ، وذلك من خلال النظام الدولي الجديد الذي تبلور في حرب الخليج الثانية. ثم للمزيد من وسائل إحكام السيطرة على العالم بكل أطرافه ولاعبيه استحدثت العقلية الاستراتيجية الأمريكية نظام العولمة ـ وهو بمثابة التحكم الأمريكي بالعالم من بُعد (الريموت كونترول). وتبع ذلك تجاوز الشرعية الدولية وإضعاف المنظمة الدولية ـ الأمم المتحدة.

---

(١) Betty Houschin Winfield and Lois Defleur, «Challenges for the Future,» in: Abdu Mukhtar Musa, «The Coverage of the Gulf War in the Western Media,» (Unpublished Master Thesis, University of Khartoum, 1994), pp. 20-21.

(٢) Joseph S. Nye, Jr., «The New Dimension of Power,» p. 47, and Samuel P. Huntington, «American Role: Decline or Renewal,» p. 43, *Dialogue* (Washington, DC), no. 86 (1989).

(٣) جيرمن نيلسون، فريدريك هاليدي وميلود المهذبي، «الغرب والإسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر،» (المحاضرة الشهرية الثالثة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٤/٢/٢٠٠٢).

من كل هذا السياق التاريخي تشكلت التركيبة النفسية لقادة أمريكا، وتشكلت معها رؤيتهم للعالم ومواقفهم تجاه الآخرين وتجاه القضايا الدولية. قامت هذه الرؤية على الفلسفة البراغماتية (Pragmatism) والأدواتية أو الوسائلية (Instrumentalism) وهي فلسفة الذرائع، أو قل ميكافيللية أمريكية تبرر لأمريكا التدخل في أماكن بعيدة في العالم بحجة حماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي.

ومن خلال هذه الفلسفة، مقرونة بالتركيب النفسي والسياق الثقافي للنخبة الأمريكية، تشكلت عقدة الاستعلاء، حيث يرى الأمريكي هو الأسمى والأفضل في العالم. ثم تتدرج بقية الشعوب انحداراً في سلَّم النظرة الأمريكية للآخر. وفي أسفل هذا السلم ـ سلم الدونية ـ يندرج العرب والمسلمون. وفي هذا الإطار ترى النخبة الأمريكية السودان ـ المسلم، الإفريقي، العالمثالثي...

إن الزعامة الأمريكية الحالية تعود إلى أكثر من نصف قرن. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نصَّبتْ أمريكا نفسها زعيمة للعالم الحر :(The Leader of the Free World) وأصبحت بحكم الواقع الدولي هي القائد الفعلي للعالم (De Facto Leader)[٤] بحكم أنها كانت قائدة للتحالف الذي انتصر في الحرب الثانية. بل ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك عندما اعتبرت نفسها مسؤولة عن ترتيبات السياسة الدولية، وأنها بطل الحرية (The Champion of Freedom) أينما تعرضت الحرية إلى تهديد. لذلك اعتبرت الولايات المتحدة نفسها ليس الزعيم الشرعي فقط، بل إن قادتها أكثر شرعية من القادة الوطنيين الذين لم يحققوا المفهوم الأمريكي للسلوك الحر المقبول[٥].

تأسيساً على هذه الفلسفة أقدمت الولايات المتحدة على إزاحة قيادات شرعية وطنية لعدد من الأقطار الذين اختارهم الشعب. هذا السلوك تعتبره أمريكا قيادة العالم. ومهما كانت المبررات الاستراتيجية لهذا السلوك الأمريكي لا يمكن تسمية ذلك «قيادة»، بل «تدخلاً» كما استخدمت الولايات المتحدة وسائل أخرى خفية وتخريب وتهديدات.

لاحتواء الاتحاد السوفيتي احتاجت الولايات المتحدة لحلفاء ولأنظمة صديقة، فأزاحت الكثيرين وجاءت بآخرين موالين لها، وتسمي ذلك «قيادة العالم الحر». كما سعت لفرض اللغة الأمريكية والفكر الأمريكي على العالم. وكانت أمريكا دائماً تحدث نفسها بأنها «أمة عظيمة» وبالتالي عليها أن تتصرف كأمة عظيمة (Act Like a Great Nation). ويرجع هذا النهج إلى توماس جيفرسون حيث ذهب الآباء المؤسسون إلى أن زعامة أمريكا للعالم مبدأ واضح وقدر محتوم (Manifest Destiny). لذلك تمردت على عصبة الأمم سابقاً، وتبدي عدم ثقتها في الأمم المتحدة حالياً[٦].

تمثلت تلك الفلسفة في عدد من المذاهب التي اتبعها رؤساء أمريكا بأساليب مختلفة

---

(٤) Garry Wills, «The Bully of the Free World,» *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 21 (March-April 1999), p. 50.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٦) المصدر نفسه.

بحسب مقتضيات الواقع الدولي. بدأت تلك المبادئ في عهد الرئيس جيمس مونرو وعرفت بمبدأ مونرو في عام ١٨٢٣ (The Monroe Doctrine) الذي دعا البرجوازية الأمريكية إلى التوسع في أمريكا الوسطى والجنوبية، ومنافسة البرجوازية الأوروبية واستكمال سيطرتها على السوق العالمي. وقد استمر مبدأ مونرو الركيزة الأساسية للسياسة الأمريكية الخارجية قرابة قرن كامل تمكنت خلاله البرجوازية الأمريكية من بسط هيمنتها على مصادر الثروات الطبيعية الهائلة في القارة، وتصفية وجود وسيادة ملاكها الأصليين من الهنود الحمر، كما تم في ما بعد تهميش العناصر الزنجية في القارة، ومبدأ وليام ماكس ١٩٠١ حيث بدأت مرحلة الإمبريالية والتطلع الى أسواق في الخارج لفائض إنتاجها، مروراً بمبدأ ترومان تحت شعار «أمريكا الجديدة» الذي أشعل الحرب الباردة، ثم مبدأ إيزنهاور (١٩٥٧) والخاص بملء الفراغ، ومبدأ نيكسون (١٩٧١) والإنابة المدعومة ونظرية «فتنمة الحرب»، ثم مبدأ كارتر في السبعينيات من القرن العشرين وحذاء اليانكي في الشرق الأوسط، ثم استراتيجية الثمانينيات ومفاهيم رونالد ريغان (١٩٨١) لاستعادة عظمة أمريكا وهيمنتها على العالم. وعبر ريغان عن ذلك بوضوح بقوله: «إن العالم ينقسم إلى لونين أبيض (نحن) وأسود (هم)». و«هم» تعني الإتحاد السوفياتي وكل من لم ينصع لأمريكا ومصالحها[٧] فتبلورت استراتيجية أمريكية جديدة اشتملت على التطويق والمجابهة واستراتيجية الترابط الإقليمي واستراتيجية التسليح القصوى، ثم النظام الدولي الجديد والعولمة.

ثانياً: طبيعة السياسة الأمريكية الخارجية في عصر العولمة

في أواخر ثمانينيات القرن العشرين نشرت مجلة **ديالوغ** *(Dialogue)* تساؤلاً حول دور أمريكا في العالم: هل بدأت أمريكا تتراجع؟ كان ذلك على خلفية بعض الكتب التي صدرت منذ مطلع الثمانينيات، والآراء التي تبلورت حول اتجاهين بين المفكرين والمحللين الأمريكيين: اتجاه «التراجعيون» (Declinists) يرى أن أمريكا بدأت تتقاعس عن زعامتها (America is Falling Behind) والاتجاه الآخر «التجديديون» (Renewalists) يرى أن أمريكا في حالة تكيف وتجديد، وسوف تبقى قوة عظمى. من هذه الكتب كتاب بول كيندي حول **صعود وانهيار القوى العظمى** *(The Rise and Fall of the Great Powers)* وكتاب ديفيد كاليو، **ما وراء الزعامة الأمريكية: مستقبل التحالف الغربي** *(Beyond American Hegemony: The Future of the Western Alliance)* وكتاب وولتر روسيل ميد، **العظمة القاتلة: الإمبراطورية الأمريكية في مرحلة الانتقال** *(Mortal Splendor: The American Empire in Transition)*. وكان من أهم هذه الكتب وأكثرها مبيعاً كتاب بول كيندي، حيث فحص كيندي تاريخ القوى العظمى مثل النمسا وأسبانيا في القرن السادس عشر، وبريطانيا في القرن التاسع عشر وألمانيا في القرن العشرين، فلاحظ أن هناك نزعة مفرطة في التوسع الإمبريالي (Imperial Overstretch) يغري الإمبراطورية بالمزيد من الإنفاق العسكري على حساب الابتكار التكنولوجي مما يضعف القدرات الاقتصادية

---

(٧) أحمد المصري، «الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط: المنطق النظري والتطبيقات العملية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٧٢ ـ ٧٨.

التي تشكل القاعدة الأساسية للقوة. غير أنه استدرك بأن أمريكا اليوم وسوف تظل في الغد قوة عسكرية واقتصادية عظمى، لكنها سوف لن تظل القوة الوحيدة[٨].

وعلى العكس من بول كيندي يرى البروفيسور صاموئيل هانتنغتون أن الولايات المتحدة تأتي في مقدمة دول العالم من حيث امتلاك عناصر القوة المتكاملة مثل حجم السكان والتعليم، والموارد الطبيعية، والتنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، والقدرة العسكرية، والطرح الأيديولوجي، والتحالفات الدبلوماسية، والإنجازات التقنية. الآن لا توجد دولة في العالم تمتلك هذه القوة المتعددة الأبعاد تهدد زعامة الولايات المتحدة[٩].

وفي عصر العولمة، يقول فرانك كارلوتشي: "لدينا استراتيجية عليا غاية في البساطة. نحن نريد في المنطقة نظماً موالية لنا، لا تقاوم إرادتنا. ثم إننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع، ونريد ضماناً نهائياً لأمن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه"!

ويرى هانتنغتون أن المجتمعات الناجحة هي التي تبتكر أساليب للحفاظ على ديناميتها. إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة من هذه الزاوية نجد أنه ليس هناك احتمال لاضمحلالها. تتميز الولايات المتحدة بانفتاح مجتمعها واقتصادها وسياساتها. تتمثل ماكينات التجديد فيها في المنافسة والحراك والهجرة[١٠].

ويعضد من هذا الاتجاه جوزيف ناي (Joseph S. Nye Jr.) مدير مركز الشؤون الدولية بجامعة هارفرد، حيث يقول إن الولايات المتحدة ما زالت تتمتع بقوة دفع أكثر من أي دولة أخرى في العالم. ويرى أنه لكي تحافظ على نفوذها في العالم، على الولايات المتحدة أن تؤكد على قيم الانفتاح وحقوق الإنسان، لأن نفوذ أمريكا لا يعتمد فقط على القوة العسكرية والاقتصادية، بل أيضاً على القيم وجاذبية وانتشار الثقافة الأمريكية في العالم[١١].

هذه الآراء تبلورت خلال عقد الثمانينيات ـ وقبل تفكك الاتحاد السوفياتي السابق ـ وكأنها تنبأت بما سيحدث في التسعينيات وحتى القرن الحادي والعشرين. وكأنما قادة أمريكا قد أخذوا بنصائح علماء السياسة والمفكرين. فانطلقت بالنظام الدولي الجديد والعولمة كمارد لا تحد قوته حدود. لذلك شبهت مجلة **الإيكونوميست** البريطانية أمريكا بعملاق ضخم يمتطي الكرة الأرضية[١٢]:

---

(٨) البروفيسور صاموئيل هانتنغتون عمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة هارفرد الأمريكية لعدة سنوات. ثم تولى إدارة مركز هارفرد للشؤون الدولية. وهو متخصص في سياسة أمريكا الخارجية والاقتصاد الدولي. من مؤلفاته: *Political Order in Changing Societies* (1969); *The Strategic Imperative: New Policies for American Security* (editor, 1976), and *American Politics: The Promise of Disharmony* (1981).

(٩) Huntington, «American Role: Decline or Renewal,» pp. 33-37.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٧.

(١٢) *Economist* (23 October 1999).

بعد عقد على آرائه الأولى في الثمانينيات كتب صاموئيل هانتنغتون مقالة في مجلة **فورين أفيرز** تناول فيها البعد الجديد للقوة، وهي ملخص لكتابه المثير للجدل **صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام الدولي**، أشار فيه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، لكن هذا لا يعني أن العالم أصبح أحادي القطبية لأن هناك أقطاباً أخرى في العالم ولكنها أقل قوة. ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة هي القوة الأولى اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً وأيديولوجياً وتكنولوجياً وثقافياً على حد قوله(١٣).

ولاحظ هانتنغتون أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت نفسها وحيدة تتولى قضايا دولية منفردة ـ وأحياناً مع شريك واحد أو شركاء قليلين ـ في مواجهة أزمات وقضايا في مختلف مناطق العالم، مثل فرض العقوبات الدولية ضد كوبا، وإيران، والعراق وليبيا، واتفاقيات إزالة الألغام الأرضية، والشرق الأوسط، واستخدمت القوة في كل من العراق ويوغسلافيا. واستهدفت الولايات المتحدة ٣٥ دولة بعقوبات اقتصادية في الفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦من بينها السودان.

أما زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأسبق في أمريكا فقد قال: إن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى هي الأولى والأخيرة والقوة العظمى الوحيدة في العالم. مادلين ألبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، وصفت الولايات المتحدة بأنها «الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها (Indispensable). وقالت وهي تخاطب مجموعة السبع في عام ١٩٩٧ «إن لنا قامة أطول لذلك نرى ما لا يراه الآخرون»(١٤).

بعد حادثة التفجيرات التي تعرضت لها أمريكا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وضعت الولايات المتحدة استراتيجية قومية «لمكافحة الإرهاب» والتي شكلت الإطار السياسي لإجراءات منسقة تهدف إلى الحيلولة دون وقوع هجمات ضد الولايات المتحدة ومواطنيها ومصالحها حول العالم. تمحورت هذه الاستراتيجية في تفكيك البنية التحتية للإرهاب.

اعتبرت الولايات المتحدة الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط ـ باستثناء إسرائيل ـ أنظمة مستبدة وفاسدة وتتسم بالمركزية لرفضها المستمر للمشاركة وللتعددية السياسية وانتهاكاتها للحريات المدنية بأشكالها المختلفة. وترى أن حكومات بهذا المستوى غير مفيدة في مرحلة بناء الإمبراطورية الأمريكية. نعم لقد اعتمدت عليها الولايات المتحدة في الماضي أما الآن فهي عبء على سياساتها الخارجية. لذلك ربط الرئيس بوش الابن مستقبل المنطقة واستدامة مصالح الولايات المتحدة فيها بمشروع «الشرق الأوسط الكبير».

والملاحظ أن إدارة بوش الابن صممت على أن تقوم الولايات المتحدة بنفسها بهذه المهمة مباشرة وليس عبر إسرائيل. ويعني مهمة «إعادة هيكلة الوطن العربي والعالم الإسلامي في ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، ولم يقبل بمشاركة الآخرين بمن فيهم الحلفاء

---

(١٣) Samuel P. Huntington, «The Lonely Superpower,» *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 2 (March-April 1999), p. 35.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٤.

الأوروبيون»[١٥] وخاطب بوش النظم العربية بالذات والعالم عموماً بأن الولايات المتحدة سوف تتصرف في الوقت وبالطريقة التي تلائمها وتراها مناسبة عندما تتوصل إلى وجود رابطة بين الإرهابيين والتكنولوجيات المدمرة[١٦].

ولاحتواء الدول العربية قدم وزير الخارجية الأمريكي السابق، كولون باول، مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية حيث ذكر أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون[١٧] ويرى المحللون أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يقوم على تحالف عريض بمشاركة أطراف غير عربية: إسرائيل وتركيا وباكستان وأفغانستان ومستقبلاً إيران بعد إعادتها الى الحظيرة الأمريكية[١٨]. وتتعامل الولايات المتحدة في عملية الإصلاح مع مثلث الحكومات ورجال الأعمال والمجتمع المدني لكي يكون التأثير فاعلاً والاختراق مثمراً..

لقد أصبحت أمريكا في عصر العولمة أكثر وضوحاً في استراتيجيتها اتجاه العالم العربي والإسلامي. فمثلاً ذكر فرانك كارلوتشي في مجلس سياسات الدفاع "لدينا استراتيجية عليا غاية في البساطة، نحن نريد في المنطقة نظماً موالية لنا، لا تقاوم إرادتنا، ثم إننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع، ونريد ضماناً نهائياً لأمن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه...»[١٩] إن هذا التوجه ليس بجديد، بل الجديد هو الأسلوب المباشر في التعبير عنه. فقد أصبح من المسلمات في السياسة الدولية أن للوبي اليهودي في أمريكا تأثيراً واضحاً في السياسة الأمريكية. لذلك أصبحت لدينا ظاهرة جديدة في هذا السياق وصفها البعض بأنها عملية «أسرلة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط» .

إذا نظرنا إلى تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في أمريكا في عهد بوش الابن نجد أنه يغلب عليها ما يُعرَف بالمحافظين الجدد (Neo-conservatives) وهم مجموعة من المتشددين الذين يرون أن على الولايات المتحدة «أن تشق طريقها في العالم لتحقيق أهدافها دون أن تعبأ بكوابح المؤسسات الدولية السائدة»[٢٠] وظهرت رؤية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ربطت بين اهتمامات قدامى المحافظين الاجتماعيين مثل اليمين المسيحي. تربط هذه المجموعة السياسة الخارجية بالصراع بين الخير والشر. وأصبح الإرهاب هو المبدأ الأساسي الموحِّد والمنظِّم لرؤية هذه النخبة. فمحاربة الإرهاب مثل الشيوعية تبرر التحالفات مع الأنظمة

---

(١٥) انظر مثلاً: Madeleine Albright, «Bridges, Bombs, or Bluster,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 5 (September-October 2003).

(١٦) Joseph S. Nye, «US Power and Strategy after Iraq,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 4 (July-August 2003).

(١٧) < http://www.aljazeera.net > .

(١٨) إبراهيم الأمين، «أمريكا والإصلاح في الشرق الأوسط،» **الرأي العام** (الخرطوم)، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٥.

(١٩) محمد حسنين هيكل، «الإمبراطورية الأمريكية،» **الصحافة** (الخرطوم)، ـ /٢/ ٢٠٠٥.

(٢٠) حسن حاج علي، «السياسة الأمريكية تجاه السودان: التحول من السياسة الخارجية إلى السياسة الداخلية،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا حول العلاقات السودانية الأمريكية، ٧ ـ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

المستبدة، وتزيد الإنفاق العسكري الزيادة الأكبر منذ عهد ريغان وتقدم تبريراً متسعاً لحرب مستمرة مع الشر[٢١] وبسبب التوجه الإسلامي الذي أعلنته حكومة الإنقاذ الوطني في السودان منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين فقد مرت العلاقات السودانية الأمريكية بأسوأ مراحلها في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠).

لكن الملاحظة العامة هنا هي ثبات الفلسفة والثقافة السياسية للعقل الأمريكي مع تغير الاستراتيجية والسياسات والتكتيك والأسلوب بحسب مقتضيات المرحلة التي تمر بها العلاقات الدولية. فالاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ترتكز على الآتي:

ـ استمرار الحرب الكونية ضد الإرهاب.

- استئصال الإسلام المتشدد وتشجيع الإسلام الليبرالي بالاستفادة من التجربة التركية.

ـ اتباع أسلوب مرن، ولكنه حازم مع دول صديقة لإجبارها على اتباع خطوات للإصلاح.

وفق هذه الرؤية وتلك المعطيات لا يمكننا عزل علاقات السودان بأمريكا عن السياقات التاريخية والأطر الأيديولوجية والأهداف الاستراتيجية في الماضي والحاضر. كذلك في النظر للمستقبل لا يمكن النظر للعلاقات السودانية الأمريكية بمعزل عن المتغيرات الدولية والإقليمية والأحداث الجارية.

ثالثاً: سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان في فترة حكومة الإنقاذ (١٩٩٠–٢٠٠٥)

سبقت الإشارة إن السياسة الخارجية الأمريكية لا تنطلق من فراغ، وإنما تقوم على مرتكزات فلسفية وأيديولوجية. ولكي نفهم سلوك الولايات المتحدة في السياسة الدولية المعاصرة ينبغي أن نفهم المنطلقات التي أشرنا إليها في المبحث السابق. لهذه المنطلقات جانب فلسفي يقوم على البراغماتية وما يرتبط بها من نزعة إمبريالية جديدة (Neo-imperialism). وليس مفهوم «الشراكة الاقتصادية» إلا شكلاً جديداً للكولونيالية.

المعروف أن الشأن الدولي لا يمثل إلا هامشاً محدوداً في محور اهتمامات المواطن الأمريكي. غير أن النخبة الحاكمة ـ ولا سيما دوائر اتخاذ القرار ـ تنتبه لما يثيره الإعلام من تحديات تمس المصالح والمكانة الدولية لأمريكا بتحدي القيم الثقافية والتميز الحضاري والمصالح الحيوية وما يرتبط بكل ذلك من زعامة وهيمنة. فتصبح القضايا الدولية موضوعات رئيسة في مناظرة الحملات الانتخابية للرئاسة في أمريكا. ويزداد هذا الاهتمام بتأثير الإعلام الذي يسيطر عليه اليهود. ويركز اللوبي الصهيوني على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الذي يضم العرب والمسلمين. ويوظف اللوبي اليهودي تلك الصورة الذهنية السالبة عن العرب والمسلمين. وبما أن الحكومة السودانية رفعت شعار المشروع الحضاري الإسلامي،

(٢١) Tom Barry, «The US Power Complex: What's New,» *Foreign Policy in Focus* (November 2000).

فقد قفز السودان إلى قمة أجندة الإعلام الدولي كمركز للإرهاب الدولي. وقد استغل جون قرنق(*) زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وكذلك المعارضة الشمالية في الخارج هذا التصور الغربي عن الحكومة السودانية، فكانوا يتحدثون عن حكومة الإنقاذ الوطني بأنها تقود حرباً دينية في الجنوب، وأنها تسعى لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار.

١ ـ إن عملية تشكيل هذه الصورة السودانية لدى الرأي العام العالمي تزامن مع متغيرات دولية كبيرة أهمها ظهور القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. وتبلورت استراتيجية أمريكية جديدة في سياق النظام الدولي الجديد. وفي إطارها استحدثت أمريكا آليات جديدة للتدخل المباشر في مختلف أنحاء العالم. فرصدت أمريكا سبعين موقعاً للنزاع في العالم لكي تتدخل لحسم الصراع بما يتسق مع مصالحها القومية وأهدافها الاستراتيجية. لذلك استعدت أمريكا منذ خواتيم القرن العشرين لبناء جيش قوي للقرن الحادي والعشرين يتناسب مع المسؤولية الدولية الجديدة وبما يتلاءم ومتغيرات البيئة الكونية. ومن خلال التقديرات الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي لعام ١٩٩٧–١٩٩٨ وضمن ما جاء في تلك الاستراتيجية ضرورة الحفاظ على الاستراتيجية الأمريكية الحالية في الشرق الأوسط لمواجهة أنشطة قوس الأزمات الممتد من إيران، والعراق، واليمن، والسودان، وليبيا، وتضم هذه الاستراتيجية إجراءات للاحتواء المزدوج والخنق الاستراتيجي والعقوبات الاقتصادية الدولية، والتواجد المباشر للقوات الأمريكية في المنطقة(٢٢).

الملاحظ أن هذه الاستراتيجية التي ترجع للعام ١٩٩٨ خاصة في بندها الثالث قد تم تطبيقها. فقد احتلت أمريكا العراق وأصبح لقواتها وجود دائم في منطقة الخليج، وطبقت عقوبات على السودان وليبيا، وهددت اليمن والآن تهدد إيران إذا لم تتراجع عن برنامجها النووي. وتهدف هذه الاستراتيجية العسكرية إلى التصدي إلى صراعات إثنية وعرقية وقومية تهدد بعض المصالح الحيوية الأمريكية. وتوقعت هذه الاستراتيجية سقوط بعض الأنظمة السياسية وانتشار الحركات المتطرفة والراديكالية إضافة إلى انتشار العنف والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد تحقق جزء كبير من هذه التوقعات عدا سقوط الأنظمة، باستثناء نظام صدام حسين الذي أسقطته القوات الأمريكية.

ويتمثل الهدف الجوهري من الاستراتيجية الأمريكية في خلق بيئة أمنية للولايات المتحدة تسمح لها بتحقيق مصالحها المختلفة بأقصى قدر من المكاسب وأقل خسائر ممكنة، ولا تترك للأحداث أو الظروف أن تُملي عليها المواقف، بل تكون بيدها المبادرة ـ لا أن تتعامل برد الفعل ـ وذلك من خلال السيطرة على البيئة الأمنية الكونية(٢٣).

إن للولايات المتحدة إذاً استراتيجية واضحة على عكس الذين يقولون أنه ليس للولايات

(*) توفي اثر سقوط طائرته في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وكان نائباً لرئيس الجمهورية.

(٢٢) ممدوح أنيس فتحي، «الإستراتيجية الأمريكية للقرن القادم،» **السياسة الدولية** (١٩٩٨)، ص ١٩٠.

(٢٣) المصدر نفسه.

المتحدة أية استراتيجية في التعامل مع العالم الخارجي. والملاحظة الثانية أن الاستراتيجية الأمريكية لا تختلف في جوهرها باختلاف الحزب الحاكم في أمريكا ـ سواء أكان الحزب الجمهوري أم الديمقراطي. والملاحظة الثالثة هي أن الولايات المتحدة تحكمها المصالح وليس المبادئ. فهي ترفع شعار الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان كذريعة للتدخل في مختلف المناطق في العالم بينما هي تنتهك حقوق الإنسان في شعبها. كما أنها في الخارج بينما تنتقد حكومة الإنقاذ بأنها جاءت عن طريق الانقلاب بينما هي تعتبر القائد العسكري الباكستاني برويز مشرف حليفاً لها. وفي السودان كانت تقدم الدعم لنميري قبل إعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية.. في عام ١٩٨٥ قبيل إسقاطه بانتفاضة شعبية) قدمت الولايات المتحدة مساعدة له بلغت ٤٠٠ مليون دولار[٢٤] كأكبر مساعدة تتلقاها دولة في إفريقيا (حيث لا تصنف أمريكا السودان مع دول الشرق الأوسط بل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء). والمساعدات العسكرية لحكم النميري بلغت في الفترة من ١٩٨٢–١٩٨٥ حوالى ٣٠٠ مليون دولار). وهكذا فإن كل الشواهد والدلائل وأنماط السلوك الأمريكي تؤكد أن «مواقف الولايات المتحدة تجاه الأنظمة تحكمها انتقائية واضحة (Selectivity) بحسب مصالحها»[٢٥] يمكن إذاً اعتبار المحافظين الجدد، واللوبي اليهودي، والمصالح الحيوية، والنفط ومحاربة الإرهاب، إضافة إلى الإعلام، أهم القوى المحركة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان كما هي تجاه العالم.

من خلال هذا المنظور الاستراتيجي الأشمل ينبغي تناول علاقة أمريكا بالسودان، وبخاصة منذ تسعينيات القرن العشرين حيث رفعت الحكومة السودانية شعار تطبيق الشريعة الإسلامية. لكن تبدو المشكلة الأساسية ليست في رفع الشعار نفسه بل في الكيفية وفي الخطاب السياسي والإعلامي الإنقاذي في فترة عُرفت بالشرعية الثورية حيث بدا الأمر لأمريكا وكأنه تحدٍ جديد للزعامة الأمريكية في فترة بدأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترتيب الوضع الدولي تحت اسم النظام الدولي الجديد لتجلس على عرشه كقطب أوحد. فبدأت الحكومة الأمريكية تمارس ضغوطاً على السودان لإثنائه عن خطه المستقل وإجباره على السير على نهجها. ومن هذه الضغوط منعت الولايات المتحدة سفينة محملة بالقمح وصلت ميناء بورت سودان من إفراغ شحنتها في السودان رغم أن الحكومة دفعت قيمتها، وتم تغيير مسار السفينة إلى جهة أخرى.. فبدأت تتحدث عن النظام بأنه عسكري وغير ديمقراطي وينتهك حقوق الإنسان في جبال النوبة، ويقود حرباً دينية ضد العنصر الأفريقي المسيحي في الجنوب، ويرعى الإرهاب، ويمارس تجارة الرق.

وفي آذار/مارس ١٩٩٠ وبعد لقاء الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير بكوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية أوقفت الحكومة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للسودان تنفيذاً للقرار الذي ينص على عدم تقديم مساعدات لحكم جاء من خلال الانقلابات.

---

(٢٤) David Hoile, *Farce Majeure: The Clinton Administration's Sudan Policy, 1993 - 2000* (London: European-Sudanese Public Affairs Council, 2000), p. 5.

(٢٥) المصدر نفسه.

ثم وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وجود مؤتمر الشعب العربي الإسلامي في الخرطوم وأسامة بن لادن وكارلوس وحماس كدلائل على أن السودان دولة إرهابية. وقالت إن الترابي هو الحاكم الفعلي للسودان (De Facto Leader) وأن الدول الأفريقية المجاورة تشكو من تدخل حكومة الخرطوم في شؤونها الداخلية حيث تقدم حكومة الخرطوم الأسلحة والمساعدة للمنظمات الإسلامية»[٢٦] كذلك استغلت أمريكا حادثة محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران/يونيو ١٩٩٥ باتهام الحكومة السودانية بأنها متورطة فيها، فاستصدرت قراري مجلس الأمن ١٠٤٤، و١٠٥٤ في ٢١ كانون الثاني/يناير، و٢٦ نيسان/إبريل ١٩٩٦. ثم أتبعها الرئيس الأمريكي بقرار آخر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ يقضي بمنع أعضاء الحكومة السودانية وأفراد القوات المسلحة في السودان من دخول الولايات المتحدة.

هناك من يرى أن أمريكا تسعى إلى إعادة هيكلة السودان وإدماجه في إطار مشروع السودان الجديد وفق رؤية قادة الجنوب التي تتسق مصالحها مع الاستراتيجية الأمريكية الكونية.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ أغلقت الحكومة الأمريكية سفارتها في الخرطوم بدعوى وجود مجموعات إسلامية أصولية تنشط في الخرطوم ولها مكاتب مثل حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية (مصر) وحزب الله (لبنان) وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين.

ثم جاءت جولة أولبرايت في أفريقيا، واجتمعت برموز المعارضة السودانية في كمبالا، وأطلقت تصريحات عدائية ضد السودان كان الهدف منها تغيير سلوك الحكومة السودانية عبر الضغوط. وفي الوقت ذاته دعمت واشنطن يوغندا وإريتريا وإثيوبيا بمعدات عسكرية بقيمة ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦؛ ودعمت حركة التمرد والتي تمكنت من الاستيلاء على مدينتين في الشمال هما الكرمك وقيسان في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ثم ضربت مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم بحري في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ بدعوى أنه مصنع للأسلحة الكيمائية. وفي ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ أصدر مجلس النواب الأمريكي قراراً يضم ٣٣ حيثية اتهام للحكومة السودانية من بينها اتهام حكومة السودان بممارسة إبادة جماعية وتطهير عرقي بجبال النوبة (التهمة ذاتها التي حركتها واشنطن الآن في دارفور) وأنها ترعى الإرهاب وتدعم الإرهابيين، وأنها تمارس التمييز العنصري وتعذيب المعارضين السياسيين، وأنها متورطة في تفجير مبنى التجارة الدولي في نيويورك في عام ١٩٩٣. هذا إضافة إلى إعادة إنتاج التهم التي سبق ذكرها في هذا المبحث، والتي نفتها جميعاً حكومة الخرطوم، ودعت إلى إرسال بعثة تحقيق دولي لإثبات تلك التهم أو نفيها.

(٢٦) «Current Events in Perspectives,» *American Journal*, no. 73 (April 1995), p. 33.

سعت إذاً الإدارة الأمريكية لمحاصرة السودان بجيرانه، وعزله إقليمياً ودولياً وسياسياً واقتصادياً ـ متلازماً ذلك مع تكرار قائمة الاتهامات المشار إليها ـ في الإعلام الدولي لترسيخ الصورة النمطية التي رسمها الخطاب الرسمي الأمريكي عن السودان بهدف تفكيك النظام. وقد كانت تقود هذا الاتجاه ـ الخاص بمحاصرة السودان وعزله ـ مادلين أولبرايت. وقد استندت تلك الاستراتيجية إلى[٢٧]:

ـ تأليب دول الجوار الأفريقي ضد السودان .

ـ دعم حركة التمرد مادياً ودبلوماسياً وإعلامياً.

ـ شن حملة كثيفة ضد السودان في المحافل الدولية ـ أدى ذلك الى استصدار عقوبات اقتصادية ضد الحكومة السودانية.

لقد عكس هذا السلوك الأمريكي وجود «مراكز ضغط مؤثرة ضد السودان داخل المجتمع الأمريكي بمؤسساته الإعلامية والبحثية والدينية وداخل المؤسسات الرسمية»[٢٨] وعندما وصل الحزب الجمهوري إلى البيت الأبيض برئاسة بوش الابن وجد أمامه صورة سلبية عن الحكومة السودانية التي لم تنجح أمريكا في عزلها ولم تنجح حركة التمرد في إسقاطها. لذلك فكر بوش في تغيير أسلوب التعامل مع الشأن السوداني لعدة أسباب منها:

١ ـ ضغوط اللوبي ضد السودان بصورة أزعجت الإدارة الجديدة.

٢ ـ اعتماد الرئيس بوش في حملته الانتخابية على جزء كبير من سند الجماعات الدينية واليمينية وتجمعات السود الأمريكيين والتي تناصر حركة التمرد.

٣ ـ بدء استغلال النفط السوداني وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى عن هذا الاستثمار الواعد والمتميز.

٤ ـ تتمتع حركة التمرد بالرعاية داخل الولايات المتحدة وبفتح المجال لأطروحاتها التي تروجها داخل المجتمع الأمريكي وفي المجالات الإعلامية والسياسية والأكاديمية مع حجب هذه الفرصة عن حكومة السودان[٢٩] ونتيجة لضغط الإعلام السالب وجماعات اللوبي الديني ـ المسيحي واليهودي ـ قرر الرئيس الأمريكي بوش الابن فتح ملف السودان من زاوية مختلفة، وبخاصة أن المبادرات المطروحة لم تؤد إلى نتائج ملموسة. وقد شكلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول عقلاني في التعامل مع الحكومة السودانية حيث أدانت حكومة الخرطوم العملية، وأبدت تعاوناً مع الإدارة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب، فرفعت أمريكا العقوبات الدبلوماسية عن السودان في ٢٧/٩/٢٠٠٢.

هذا التحول جاء أيضاً بعد عدة إخفاقات للسياسة الأمريكية في التعامل مع السودان ومن أمثلة ذلك:

---

(٢٧) حسن آدم، «الدور الأمريكي في عملية السلام في السودان،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا حول العلاقات السودانية الأمريكية، ص ٧٢.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

ـ فشلت الولايات المتحدة في تقديم دليل على أن السودان يرعى ويدعم الإرهاب خاصة بعد حل مؤتمر الشعب العربي الإسلامي، ومغادرة أسامة بن لادن، وتسليم كارلوس الى فرنسا.

ـ فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم إثبات على أن هناك سودانيين شاركوا في تفجير مبنى التجارة الدولي في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٣.

ـ فشلت الولايات المتحدة في إثبات تورط سودانيين في محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في أيار/مايو ١٩٩٥.

ـ فشلت الولايات المتحدة في تقديم دليل يثبت أن مصنع الشفاء للأدوية ينتج أسلحة كيماوية.

ـ فشلت في تقديم ما يؤكد أن سودانيين لهم علاقة بتفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ـ فشل دعمها للمعارضة الشمالية في إسقاط حكومة الإنقاذ.

ـ تحركت الدبلوماسية السودانية بفاعلية، وكسرت العزلة الإقليمية، وأعادت علاقات السودان بالدول الأوروبية.

ـ على الصعيد الداخلي سعت الحكومة إلى بناء السلام من الداخل فوقعت اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧ مع ستة فصائل من الجنوب إضافة إلى اتفاقية فشودة مع دكتور لام أكول واتفاقية مع عناصر جبال النوبة بحركة التمرد. وتبنت الحكومة انفتاحاً سياسياً تجاه المعارضة، وعاد بعضها ثم عادت الأحزاب للعمل بحرية في الداخل تحت مظلة دستور جديد صدر في عام ١٩٩٨ يمهد للديمقراطية. وصدرت الصحف الخاصة، وتوسع مدى الحريات المسموح به لممارسة النقد.

تأسيساً على هذه المعطيات اتخذت إدارة بوش نهجاً عقلانياً متماشياً مع تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية . وتنفيذاً للتوجه الجديد أرسلت واشنطن مبعوثاً خاصاً للسودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ هو السناتور السابق والقس الأسقفي جون دانفورث لبناء الثقة بين طرفي القتال في السودان[٣٠]، وتحقيق وقف إطلاق النار في جبال النوبة، وإيقاف القصف الجوي ضد المدنيين في مناطق العمليات، ووقف عمليات الرق (وهو اتهام قديم متجدد)، والسماح لتدفق العون الإنساني في جبال النوبة.

وأدى الجهد الأمريكي إلى تنشيط مبادرة الإيغاد فاستطاعت أن تحقق نجاحاً أبرمت بموجبه اتفاقية نيفاشا (ضاحية بنيروبي) في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إن تفاصيل عملية السلام ومضمون الاتفاقية ليس مهمة هذه الدراسة بقدر ما يهمنا هنا الدور الأمريكي في تحريك عملية السلام، ثم إسقاطات الموقف الأمريكي على علاقات واشنطن بالخرطوم.

---

(٣٠) السيد الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق)، «العلاقات السودانية الأوروبية على ضوء اتفاقية السلام،» ورقة قدمت إلى: ندوة العلاقات السودانية الأوروبية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ١٨-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

الملاحظ أنه في خضم هذا التوجه الإيجابي نحو السلام تحركت اللوبيات التي أشارت إليها هذه الدراسة سابقاً وعملت على تفعيل قانون سلام السودان الذي بدأه الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ثم صدر في آذار/مارس ٢٠٠١ فتم تأجيله. ثم لوحت به إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ عندما انسحب وفد الحكومة من المفاوضات بسبب خرق حركة قرنق لوفق إطلاق النار.

إن قانون سلام السودان يبدو في ظاهره يدعو إلى السلام وإعادة الإعمار والتنمية والديمقراطية، لكنه في جوهره يدعم الحركة الشعبية وهذا ـ في التحليل النهائي ـ يعزز الاتجاه نحو فصل الجنوب. وهذا الهدف يخدم المصالح الأمريكية.

رابعاً: مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية في فترة السلام

لا شك في أن دراسة مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية أمر بالغ الصعوبة لتعقيد هذه العلاقة بسبب أنها تتداخل في نسيجها عوامل متعددة، وتتقاطع فيها استراتيجيات أمريكا تجاه القارة الأفريقية من ناحية، والشرق الأوسط والوطن العربي من ناحية ثانية، والإسلام السياسي من ناحية ثالثة، ثم عامل النفط، إضافة إلى ديناميات صناعة السياسة الأمريكية كما سبقت الإشارة. فهي إذاً تخرج عن نطاق العلاقات التقليدية السابقة لزوال الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر لأن السودان تحت الانقاذ قد دخل في قلب الصراع الحضاري، ومهددات الأمن القومي الأمريكي، وصراع المصالح[٣١]، وبخاصة بعد ظهور النفط. فالولايات المتحدة تريد لنفط السودان أن يخدم نظاماً صديقاً يسير وفق التوجهات الأمريكية، ولا تريد نظاماً خارجاً عن الطاعة التي مثلها السيد هيرمان كوهين للسيد وزير الخارجية السوداني في لقاء تم بينهما بأن أمريكا تريد ترتيب بناء العالم، و«أن السودان يشكل طوبة خارجة عن نظام البنيان، وعليه فإما أن يسوي نفسه بنظام البناء وإلا كسرناه[٣٢]».

جاء هذا التوجه الجديد في شكل مبادئ تشمل متطلبات الكرامة الإنسانية، وهي غير قابلة للتفاوض: حكم القانون، وتقييد السلطة المطلقة للدولة، وحرية التعبير، وحرية العبادة، والعدالة المتساوية، واحترام النساء، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة. كل هذا يعني ضمناً أنه بمبرر حماية هذه القيم تستطيع الولايات المتحدة أن تتدخل في أي مكان في العالم لتغيير الأنظمة غير الديمقراطية كما حدث في العراق، ولمكافحة الإرهاب كما حدث في أفغانستان، ولحماية الأقليات كما حدث أن ضغطت على حكومة السودان لتوقيع اتفاقية السلام والتهديد بالتدخل ـ من خلال قانون سلام السودان ـ إذا لم ينفذ الطرفان بنود الاتفاقية.

في ضوء الاستراتيجية الأمريكية يقع السودان في ثلاث دوائر تستهدفها أمريكا هي: أولاً:

---

(٣١) عبد الله الشيخ، «مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية على ضوء المستجدات الاستراتيجية في الساحة الدولية والمحلية،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا حول العلاقات السودانية الأمريكية.

(٣٢) مصطفى عثمان إسماعيل (وزير خارجية السودان)، محاضرة حول العلاقات السودانية الأمريكية، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، ٣٠/١١/٢٠٠٢.

محاربة الإرهاب؛ ثانياً: القرن الأمريكي الجديد؛ ثالثاً: مشروع القرن الأفريقي الكبير.

بالنسبة الى الإرهاب فقد سبقت الإشارة إليه كواحد من القيم والأهداف التي تتحرك في إطارها الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين. وبالنسبة الى القرن الأمريكي الجديد في الألفية الثالثة فهو يشمل ثلاثة أهداف رئيسية:

١ ـ تجميع اليهود في فلسطين تحقيقاً لنبوءة الكتاب المقدس.

٢ ـ إخضاع العالم العربي والإسلامي وتدمير «بابل» أي العراق.

٣ ـ إعادة صياغة العالم، أي أمركته، لبناء الإمبراطورية الرسالية[٣٣].

أما مشروع القرن الأفريقي الكبير فقد بدأته أمريكا بفرض صيغة ماشاكوس ومنبر الإيغاد (في كينيا) وشركاء الإيغاد تحت قيادتها وإشرافها، وذلك لإحكام السيطرة على المنطقة، لأن أمريكا ترى أن ذلك المشروع لن يتحقق على الأرض إلا بإيقاف كل النزاعات والحروب الأهلية في مناطق إنتاج الثروات والمعادن والنفط والمياه في القرن الأفريقي الكبير - أي إقليما البحيرات والقرن الأفريقي. لذلك لاحظ المراقبون الضغوط والابتزاز الذي تمارسه أمريكا على الجانب الحكومي في مقابل الضغوط الناعمة التي تمارسها على الحركة الشعبية لتحرير السودان. ويؤكد ذلك قانون سلام السودان الذي جاء منحازاً لصالح الحركة الشعبية ولصالح توطيد مشروعها المسمى بالسودان الجديد. ويعزز هذا الاختراق الأمريكي لاستيعاب السودان في مشروع القرن الأفريقي الكبير الاختراق الذي ظهر في اتفاقية مشاكوس عبر وثيقة ناكورو. وتبلور كل ذلك في اتفاقية السلام التي تم توقيعها في نيفاشا في التاسع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ التي انطوت على نسب عالية للجنوب في اقتسام السلطة والثروة والتي تمهد للحركة ـ مسنودة بتحالفاتها الإقليمية والدولية ـ لتوجيه مسار الأحداث نحو التمهيد لفصل الجنوب..

هذا التحليل تسنده معطيات كثيرة منها موضوع العملة والبنك المركزي الخاص بالجنوب حيث إن حركة قرنق ترتب لهما، وتوقيع قرنق لعقد تنقيب عن النفط في الجنوب مع شركة النيل الأبيض البريطانية، كما اختار شفرة (Code) لهواتف الجنوب مختلفة عن كود الشمال، وكأنه دولة مستقلة. بل هناك من يرى أن مشروع القرن الأفريقي الكبير الذي يشمل السودان يقع ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي يعبر عن «مصالح وأجندة المحافظين الجدد واليمين اللاهوتي الأصولي ومصالح قوى الضغط في صناعات واحتكارات النفط والسلاح ومصالح الليكود الإسرائيلي...»[٣٤] ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد». ويستدعي ذلك إعادة هيكلة السودان وإدماجه في إطار مشروع السودان الجديد وفق رؤية جون قرنق وحلفائه في المنطقة، وهي مصالح تتسق مع الاستراتيجية الأمريكية الكونية.

يبدو أن أمريكا - بعد فشلها في قلب نظام الحكم في السودان - اتجهت الى حل المشكلة سلمياً لتجعل منه نموذجاً دبلوماسياً لإستراتيجية القرن الحادي والعشرين ليبيح لها التدخل

---

(٣٣) انظر: عمر مهاجر، «السودان في مشروع القرن الأمريكي الجديد،» **آفاق سياسية** (الخرطوم)، العدد ١ (حزيران/يونيو ٢٠٠٤)، ص ٨٤ ـ ٨٥، و**الرأي العام**، ٤/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٣٤) المصدران نفسهما.

في مناطق حيوية أخرى في العالم لحماية لمصالحها. فقد دخلت أمريكا الشأن السوداني من بوابة الإرهاب ثم بوابة السلام. ففي مقالة بقلم وزير الخارجية السابق كولن باول في مجلة **فورين أفيرز** يناير/فبراير ٢٠٠٤ حول «استراتيجية شراكات» قال باول: «إننا عاقدو العزم أيضاً على تشاطر عبء وضع حد للنزاعات الطويلة في السودان وايرلندا الشمالية وفي أماكن أخرى في العالم... ستوفر مثل هذه الإنجازات زخماً لنجاح الدبلوماسية الأمريكية في جميع أنحاء العالم. إن الحرية والازدهار والسلام ليست مبادئ منفصلة عن بعضها البعض. إن كل واحد منها يعزز الآخر، وبالتالي فإن العمل لصالح أي منها يعزز الآخر»(٣٥).

إن تقدير طبيعة واتجاه العلاقات السودانية الأمريكية في المستقبل تعتمد على عوامل كثيرة منها مآلات تطبيق اتفاقية السلام، وما ينطوي ذلك على تحقيق الديمقراطية في نظام الحكم والتنمية في الجنوب لتشجيع الاتجاه نحو الوحدة وإمكانية دخول الشركات الأمريكية في عملية إنتاج النفط والاستثمارات المتصلة بصناعات النفط وما شابه ذلك.

غير أن الجانب الأهم في ذلك هو تقدير مستقبل القوة الأمريكية في العالم، وعما إذا كانت سوف تستمر هي القوة الأعظم، وإلى أي مدى. فإذا كانت معطيات الواقع الدولي الراهن تشير إلى احتمال استمرار الأحادية القطبية لفترة من الزمن فإن المحللين يختلفون في تقديرها: أهو المدى القريب أم المتوسط، أم البعيد؟.

هناك أيضاً اختلاف في تقديرات مستقبل القوة الأمريكية بين من يقول إنها إلى اضمحلال وزوال كما جرت سنّة التاريخ على العديد من الإمبراطوريات؛ ومن يقول إنها سوف تستمر سيدة العالم لفترة قد تطول. وعلى الرغم من صعوبة التكهن بمآلات القوة الأمريكية في العالم واتجاهات سلوكها الدولي وكذا مآلات النظام الدولي بعد عشر سنوات أو أكثر، إلا أنه بتحليلنا لمعطيات البيئة الدولية يمكن الخروج ببعض المؤشرات والاستنتاجات التي يمكن أن نبني عليها اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بصورة عامة وتجاه السودان بصورة خاصة. ولكي نصل إلى استنتاجات واقعية ينبغي أن نضع مقدمات استقرائية محددة:

١ ـ إن الولايات المتحدةمازالت هي القوة العظمى الوحيدة في العالم. وأنه ـ على الأقل في المديين القريب والمتوسط ـ ليست هناك قوة دولية قد تهدد مكانتها الزعامية. أو كما قال هانتنغتون في رده على بول كنيدي في عام ١٩٨٩ إن أمريكا ستظل هي الرائدة والمتميزة سياسياً واقتصادياً مع احتمال ظهور تحديات قليلة.

٢ ـ أن أوروبا الموحدة وعلى الرغم من القدرات الكامنة فيها ـ كدول منفردة ـ لم تشكل حتى الآن كتلة سياسية موحدة ذات استراتيجية واحدة وجيش واحد خارج إطار قوات حلف الناتو والتي تربطها بالولايات المتحدة كعضو قائد. وباستثناء فرنسا وألمانيا ليست هناك دولة أوروبية تعترض على السياسة الأمريكية. وفي المحصلة النهائية نجد أن أصدقاء أمريكا الأوروبيين هم أكثر من مناوئيها. وحتى الاختلاف الأيديولوجي أصبح أقل، وبدأ ينحسر

(٣٥) انظر ورقة الصادق الفقيه المقدمة إلى: ندوة العلاقات السودانية الأوروبية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا.

باستمرار بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. هذا مع ملاحظة أنه حتى الدول الشرقية في أوروبا والتي كانت ضمن المنظومة الشيوعية انضمت إلى الاتحاد فارتفع عدد الدول الأعضاء فيه من ١٥ إلى ٢٥ دولة.

إن معظم دول شرق أوروبا تقيم علاقات متميزة مع أمريكا التي لعبت الدور الرئيسي في ضمها لحلف الأطلسي. ويقول المحللون إن أمريكا تشجع انضمامها الى الاتحاد الأوروبي «لتضخيم الاتحاد الأوروبي ليترهل، ويقل انسجامه وتماسكه، ويضعف بهدف تحويله إلى تجمع اقتصادي ضخم بلا روح سياسية»[٣٦].

.. وهناك خشيةٌ من أنه إذا انفصل جنوب السودان عن الشمال فربما تنشأ دولة نفطية غنية تغرقها أمريكا بالتكنولوجيا والخبراء والسلاح، فتصبح بمثابة "إسرائيل" أفريقية تلعب دور الحليف الاستراتيجي!

٣ ـ إن منظمة الأمم المتحدة أصبحت مسلوبة الإرادة بعد أن أضعفتها الولايات المتحدة. وانحصرت فاعليتها في العمل الإنساني (مثل اللاجئين والبيئة والأوبئة والمساعدة في معالجة الكوارث).. أما دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين فقد أصبح في يد الإدارة الأمريكية، والتي أصبحت تجمع التحالف متجاوزة آلية الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات من عقوبات، ولجان مراقبة، وقوات متعددة الجنسيات لحفظ السلام. وأمامنا نماذج عديدة مثل الصومال وأفغانستان والعراق.

٤ ـ أما بالنسبة الى القوى الأخرى في العالم مثل الصين والهند والنمور الآسيوية وروسيا فليس من أمل في المستقبل المنظور أن تشكل أقطاباً تعيد ميزان القوى الدولي المتعدد الأقطاب وذلك لعدة اعتبارات منها:

أ ـ بالنسبة الى الهند والصين فإنه من واقع التطورات المتسارعة في التقنية وظهورهما كقوى صناعية جديدة إلا أن هناك عدة عقبات أمام تحولهما إلى قطب دولي في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية. فالهند، مثلاً، تعاني من مشكلات داخلية كبيرة تهدد الاستقرار فيها مثل الصراعات الطائفية والنزاعات الدينية والمذهبية والطبقية ومشكلات الفقر والانفجار السكانيوالكوارث الطبيعية، إضافة إلى مشكلات مع جيرانها، وبخاصة باكستان. كما أن امتلاك القنبلة النووية لا يعني امتلاك كل عناصر القوة ـ أو القوة المتكاملة. والمشكلات نفسها تنطبق على أندونيسيا الى حد كبير.

ب ـ أما روسيا فهي تواجه تحدياً ديمغرافياً خطراً ناتجاً عن انخفاض معدلات المواليد، وتدهور الرعاية الصحية، واحتمال تفاقم تفشي مرض الإيدز.

ج ـ أما النمور الآسيوية فسوف يبلغ إنتاجها ٤٠ بالمئة من الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٥ أي ما يعادل إنتاج أوروبا وأمريكا الشمالية مجتمعين.. ولكن تعاني رابطة الآسيان من

(٣٦) المصدر نفسه.

العديد من النزاعات العرقية والدينية مما يعوق النمو ويفتح المنطقة لسباق التسلح واستنزاف ثرواتها وطاقاتها. فهناك مشكلة بين الجماعات المسلمة والحكومة في الفيلبين، ويحتدم الصراع بين الصين والفيلبين وفييتنام وماليزيا وسلطنة بروناي على مجموعة جزر سبارتلي الغنية بالنفط وذات الموقع الاستراتيجي الهام. كذلك تتنازع اندونيسيا والصين على جزر ناتونا الاندونيسية ذات الغاز الوفير. إضافة إلى أزمات سياسية بين سنغافورة والفيلبين[٣٧] وعموماً هناك تحديات كثيرة تحول دون نمو الرابطة الآسيوية كقوة اقتصادية وسياسية على المستوى الدولي .

أي يمكن القول إن مجموعة النمور الآسيوية تجمع تجاري واقتصادي يسعى نحو تحقيق التطور التكنولوجي والاستقرار أكثر من بناء تكتل استراتيجي ضد الغرب.

إذاً فإن الواقع الدولي لا يحمل أي مؤشرات نحو نمو قطبية متعددة (Multi-polar System) في المستقبل المنظور. من ناحية أخرى إن هناك أحداثاً وتداعيات دولية أعطت الولايات المتحدة المسوغات لتعزيز مشروعها العولمي. ومن أهم تلك الأحداث تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هذا الحدث أعطى للولايات المتحدة المبررات لتبني مواقف وسياسات جديدة مثل تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء، وإعلان الحرب ضد الإرهاب.

وفق هذه المعطيات يمكن القول إنه على الأرجح أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم، وعلى السودان أن يؤسس سياسته تجاه أمريكا على هذا الأساس.

خاتمـــة

من استعراضنا للتطورات والمتغيرات الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية، ومن متابعتنا لسيناريو الأحداث منذ نهاية الحرب الباردة، ولا سيما تعامل أمريكا مع الشأن السوداني يتضح لنا أن السودان قد أصبح ضمن الأجندة الرئيسية في سياسة أمريكا الخارجية منذ مطلع التسعينيات. والدليل على ذلك تخصيص مبعوث خاص للسودان، ومناقشة المسألة السودانية في كل مستويات صناعة السياسة والقرار في أمريكا، وعدد من الدراسات والتقارير التي صدرت من مراكز البحوث والدراسات ومستودعات الفكر (Think Tanks) وتنظيم دروس خاصة لمناقشة قضية الجنوب، وتدخل أمريكا في عام ٢٠٠٠ بمؤامرة منع السودان من الحصول على مقعد شرق إفريقيا في مجلس الأمن للفترة (٢٠٠١– ٢٠٠٢) رغم ترشيح المجموعة الأفريقية للسودان رشحت أمريكا موريشيوس بدلاً منها، والحملات الإعلامية ضد السودان، وزيارات كبار المسؤولين ووفود الكونغرس للسودان، وإقامة حلف ثلاثي من دول الجوار ودعمه لوجيستياً لتطويق السودان، وفرض العقوبات الدولية ضد الحكومة السودانية، ثم التدخل في مفاوضات الحل السلمي، ثم قانون سلام السودان.

إن الإدارة الأمريكية الجديدة في ولاية بوش الابن الثانية التي بدأت مع مطلع ٢٠٠٥ قد

---

(٣٧) **قضايا دولية** (معهد الدراسات السياسية)، العدد ٢٣٠ (نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٢٤.

أوضحت بجلاء حقيقة توجهاته القديمة المتجددة في السياسة الخارجية. فعندما خاطب بوش مستشاريه في بداية ولايته الثانية متناولاً أوضاع الشرق الأوسط قال: «كفانا ما حلَّ بنا من هذه الحكومات الدكتاتورية التي تستمد بقاءها في الحكم من معاداة أمريكا وإسرائيل... إننا لا يمكن أن نكون أصدقاء لحكومة تحكم باسم الدين الإسلامي، فهم متعصبون، ومتزمتون، ويرفضون الانفتاح...»(٣٨).

في السياق نفسه تدعو ورقة أعدها ثمانية من المستشارين رشحتهم كونداليزا رايس عندما كانت مستشارة الرئيس للأمن القومي إلى تحديد المفصل الاستراتيجي في أفريقيا الذي تتمكن من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية من القضاء على فكرة الرباط الاستراتيجي بين الدول العربية في شمال أفريقيا، وبين الدول الأفريقية. وقد أشارت الورقة بوضوح إلى جنوب السودان وموريتانيا واعتبرتهما نقاطاً هامة يجب تعزيز الاهتمام بها في المرحلة القادمة. وترى أن جنوب السودان في حد ذاته يجب أن يكون مثلاً حياً للتطبيق التكنولوجي والديمقراطي في هذه المنطقة.

وتحدثت الورقة عن سيناريوهات مستقبلية لا تستبعد تقسيم السودان إلى ثلاث دويلات ترتبط مصر بواحدة منها في الشمال على أن ترتبط الولايات المتحدة ارتباطاً استراتيجياً بأخرى في جنوب السودان إذا قرر الجنوبيون الانفصال عبر استفتاء يجري في نهاية المرحلة الانتقالية حسب اتفاق السلام، فيما ترتبط إسرائيل بالدويلة التي يمكن أن تولد في غرب السودان. من هنا يمكن أن نتوقع أنه إذا ما انفصل جنوب السودان عن الشمال ربما تنشأ دولة نفطية غنية تغرقها أمريكا بالتكنولوجيا والخبراء والأسلحة الحديثة، فتصبح بمثابة إسرائيل أفريقية يتم زراعتها في قلب أفريقيا تلعب دور الحليف الاستراتيجي وهو ذات الدور الذي تلعبه إسرائيل في الشرق الأوسط.

بعد هذا التحليل الذي يرجح استمرار هيمنة الولايات المتحدة على العالم على الأقل في المستقبل المنظور، فإن على السودان أن يتبنى توجهاً جديداً في السياسة الخارجية يوازن بين تحقيق مصالح السودان من ناحية، ويجنبه الاستهداف الأمريكي بسد الذرائع والمبررات التي تبرر تدخل أمريكا في الشأن السوداني. هذا الجزء الأخير يرتبط بالجبهة الداخلية والتماسك والاستقرار السياسي. وهذا بدوره يستدعي جملة تدابير وإجراءات منها:

ـ أولاً، إحداث تعديلات جوهرية وتغييرات هيكلية في البنية السياسة.

ـ ثانياً: معالجة المشكلات الداخلية التي تؤثر في الاستقرار السياسي مثل مشكلة دارفور، ومشكلة الشرق، ومشكلة الفقر والبطالة والعدالة بمفهومها الواسع في التوظيف، في توزيع الفرص والخدمات.)

ـ ثالثاً: الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، وبناء قاعدة علمية تدعم عملية صناعة السياسة (Policy Making) وصناعة القرار (Decision Making) قوامها العلماء والخبراء والمستشارون والمتخصصون في مختلف التخصصات التي تحتاجها الحكومة في مجال

(٣٨) **الصحافة**، ١/٢/٢٠٠٥.

السياسات الداخلية والسياسة الخارجية.. ذلك لأن طبيعة علاقتنا مع أمريكا تحكمها ـ جزئياً ـ اتجاهات السياسة الداخلية، وكيف سوف تدير النخبة السياسية الحاكمة السودان في الفترة الانتقالية. فإذا كانت هناك تعديلات هيكلية في بنية النظام السياسي تتيح المزيد من المؤسسية والمرونة والتكيف مع المتغيرات الدولية والمحلية وفق رؤية استراتيجية تستوعب ديناميكية السياسة في المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فإننا سوف نتجنب ويلات التدخل الأجنبي. أما إذا استمرت النخبة السياسية الحاكمة في التعامل مع قضايا المجتمع السوداني المعقدة بذات الرؤية السياسية المحدودة، فإن علينا توقع مشكلات تثيرها الهويات والجهويات والقوى التي تعتقد أنها ضحية لعملية «إقصاء». وسنكون عندئذٍ فتحنا أكبر الثغرات في جدار الدولة لتدويل مشكلاتنا وأزماتنا التي نكون قد صنعنا معظمها بأخطائنا ورؤيتنا القاصرة ومعالجتنا غير العلمية. بتعبير آخر، إن الوضع الداخلي للدولة والتدخل الخارجي أو التدويل هما وجهان لعملة واحدة في عصر القطبية الأحادية.

تتأكد منطقية هذا التحليل إذا وضعنا في الاعتبار أن الاتجاه السائد في أمريكا في المرحلة القادمة وفق مقتضيات الزعامة الأمريكية هو خلق منظومة من الحلفاء في كل إقليم تساعده أمريكا لحفظ الاستقرار بما يحقق انسياب النفط وحماية المصالح دون التورط مباشرة بحرب طرفها أمريكا. وبالتالي ربما يعود مفهوم الحرب بالوكالة الذي كان سائداً في فترة الحرب الباردة. يأتي هذا التوجه الجديد بعد الخسارة المادية والبشرية الكبيرة التي مُنيت بها الولايات المتحدة في العراق. حيث بدأ البنتاغون في دراسة إمكانية الاستعانة بنظام الحرب بالوكالة حيث يتحمل الحلفاء التكلفة والخسارة. هذا التوجه الجديد يمكن اعتباره نقلة في السياسة الأمريكية (Policy Shift) حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك تنامياً لنزعة الكراهية لأمريكا (Anti-Americanism) لذلك عينت الإدارة الأمريكية وزيرة مسؤولة عن تحسين صورة أمريكا في العالم. ولكن كل ذلك في مجمله لا يعبر عن تغيير في الفلسفة والمبادئ - بل في السياسات والأدوات والوسائل وفق مقتضيات الواقع الدولي. وهذه الصفة في العقلية السياسية الأمريكية وصفها بعض الباحثين والمفكرين، مثل بول كيندي، بالمرونة والقدرة على التكيُّف (Adaptation and Flexibility).

وأخيراً يوصي هذا البحث بالآتي:

١ ـ محاولة اختراق المجتمع الأمريكي ومخاطبة المؤسسات (بما فيها المؤسسات الإعلامية) واللوبيات التي تؤثر في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، الملاحظ أن حركة التمرد قد نجحت في هذا الصدد فكسبت تعاطفاً غربياً ـ ودعماً في مختلف الجوانب. ذات مرة أشار أحد الصحفيين الغربيين الى وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل بأنه لا توجد حكومات تعادي أو تهاجم السودان، بل توجد منظمات وأفراد يهاجمون الحكومة السودانية. إذاً على الحكومة السودانية أن تتجه نحو منظمات المجتمع المدني الأمريكية

٢ ـ على النخبة السياسية السودانية أن تعزز علاقاتها مع أوروبا ـ الحليف التقليدي لأمريكا. فالتصور الأوروبي للعالم مبني على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. فهي تميل إلى الدبلوماسية والتعاون ـ إلى الجزرة وليس العصا.

٣ ـ التعاون مع المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وثقافة السلام وفض المنازعات لتوفير فرص أكبر لفهم الواقع السوداني ومشكلاته واقتراح المعالجات المناسبة.

٤ ـ تشجيع المنظمات العاملة في مجال الحوار بين الأديان، وكذلك التواصل والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية بين السودان وأمريكا.

٥ ـ العمل على رفع المقاطعة الاقتصادية الأمريكية للسودان باعتبارها تضر بمصالح الشعبين، وكذلك تشجيع التبادل والاستثماري بين رجال الأعمال والشركات العاملة في البلدين.

٦ ـ تشجيع التبادل الثقافي والأكاديمي والمهني بين البلدين ودفع الدبلوماسية الشعبية في هذا الاتجاه □

صدر حديثاً

الاستبـداد

في نظم الحكم العربية المعاصرة

تحرير: د. علي خليفة الكواري

يهدف هذا الكتاب إلى تنمية فهم مشترك لجذور الاستبداد ومصادره الدينية والحداثية، ومسوّغاته، وآلياته، وسبل تفكيكه، والعمل على تعطيل آليات إعادة إنتاجه في السياسة العربية. وقد بذلت فيه جهودٌ لكشف الوجه الباطني للاستبداد والتسلّط، وكشف أساليب تجديد الاستبداد في الحياة السياسية تحت لافتة «الديمقراطية» الشكلية المفرغة من المضمون، بالإضافة إلى جهود في بحث جدلية الداخل والخارج في ظاهرة الاستبداد السياسي في النظم العربية الراهنة التي تشهد في الوقت الراهن عودةً ثقيلة إلى العامل الخارجي في السياسة الداخلية. فهل ترتفع قيادات العمل الأهلي إلى مستوى المسؤولية، وتنكبّ على البحث الجاد عن قواسم مشتركة حتى تستطيع أن تكوّن في ما بينها «كتلة الدستور الديمقراطي»؟

٥٧١ صفحة
الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها